بحوث ودراسات

التعاون والاندماج في الجنوب: دراسة نموذجية لمجلس التعاون الخليجي (من النشأة إلى 2009)

أ. ليديا مناعي(*)

ملخص

تعتبر أدبيات العلاقات الدولية أنّ تحقيق الأمن وحماية الاستقلال الوطني من الأهداف الرئيسية التي تسعى أي دولة إلى تحقيقها عبر الأدوات المتاحة لها كالأداة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وفي حالات كثيرة كان لجوء الدولة إلى الانخراط في أشكال اندماجية أحد الوسائل نحو تحقيق كلا الهدفين.

ويتطلّب الاندماج – والذي يعرف بأنّه علاقة بين الوحدات تكون فيها متوافقة بالتبادل وتتصف سويا بخصائص كانت غائبة عنها وهي منفصلة –على مجموعة شروط تتمثّل في: الملاءمة المتبادلة بين الوحدات المنخرطة فيه وهي تقاس بنوعية وكثافة التفاعلات بين هذه الوحدات قبل الاندماج والتناسق بين الأطراف المشاركة في المكاسب والخسائر حتى لا تكون العملية نوعا من التبعية والهيمنة، كذلك يتطلّب الاندماج وجود قدر من الهوية والولاء المشترك بين الأطراف الداخلة فيه.

وبالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد جاء تأسيسه تعبيرا عن توافر مجموعة الشروط السابق الإشارة إليها، إضافة إلى التماثل الموجود بين النظم السياسية في الدول الأعضاء، "**فهل استطاع مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يؤسس لنموذج تكاملي عربي ناجح، وبالتالي يمهد نجاحه لإعادة النظر في التجارب العربية الجزئية وصولا لتفعيل النموذج التكاملي العربي الكلي؟**"

الكلمات المفتاحية: التعاون، الجنوب (دول مجلس التعاون الخليجي)، الاندماج، مجلس التعاون الخليجي.

---

*) أستاذة–باحثة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، **جامعة مستغانم** – الجزائر.

مقدمة

تعتبر أدبيات العلاقات الدولية أنّ تحقيق الأمن وحماية الاستقلال الوطني من الأهداف الرئيسية التي تسعى أي دولة إلى تحقيقها عبر الأدوات المتاحة لها كالأداة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وفي حالات كثيرة كان لجوء الدولة إلى الانخراط في أشكال اندماجية أحد الوسائل نحو تحقيق كلا الهدفين، وفي ذلك، تميز الأدبيات النظرية بين مستويات كثيرة للاندماج فبمعيار مجال الاندماج هناك الاندماج الاقتصادي الذي يعكس نفسه في توحيد العملة والجمارك والضرائب والهياكل الاقتصادية، وهناك الاندماج السياسي الذي تتدرج أنواعه من كونفدرالي إلى فيدرالي إلى إدماجي وعلى مستوى حدود الاندماج ومراحل تطوره، هناك الاندماج الشامل الفوري والاندماج الجزئي التدرجي.

ويتطلّب الاندماج – والذي يعرف بأنّه علاقة بين الوحدات تكون فيها متوافقة بالتبادل وتتصف سويا بخصائص كانت غائبة عنها وهي منفصلة –على مجموعة شروط تتمثّل في : الملاءمة المتبادلة بين الوحدات المنخرطة فيه وهي تقاس بنوعية وكثافة التفاعلات بين هذه الوحدات قبل الاندماج والتناسق بين الأطراف المشاركة في المكاسب والخسائر حتى لا تكون العملية نوعا من التبعية والهيمنة، كذلك يتطلّب الاندماج وجود قدر من الهوية والولاء المشترك بين الأطراف الداخلة فيه.

وبالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد جاء تأسيسه تعبيرا عن توافر مجموعة الشروط السابق الإشارة إليها، إضافة إلى التماثل الموجود بين النظم السياسية في الدول الأعضاء." **فهل استطاع مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يؤسس لنموذج تكاملي عربي ناجح، وبالتالي يمهد نجاحه لإعادة النظر في التجارب العربية الجزئية وصولا لتفعيل النموذج التكاملي العربي الكلي؟"**

أو بعبارة أخرى: "هل يهدف مجلس التعاون إلى الوصول إلى إيجاد وحدة فوق وطنية تنصهر فيها سيادات الدول الأعضاء لمصلحة التكتل، إنّ على مستوى اتخاذ القرار أو تنفيذه، أم أنّ النزعة الشخصية لسيادة الدولة القطرية وروح الزعامة تحول دون_ذلك ؟."

أولا. البيئة الحاضنة لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعدُّ مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التجمعات الاقليمية العربية، وتمثلت الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون، في تحقيق التنسيق والترابط والتكامل بين الدول الأعضاء الست (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت).

1. البيئة الداخلية (المقومات والأبعاد)

/ **مقومات التجمع**: بالنسبة لتجربة مجلس التعاون نجد أنَّ مقوماتها الأساسية والمحفزة للتجمع تركزت في عدة عوامل، يأتي في مقدمتها الاعتبار الأمني والشعور بالخطر الخارجي ويعززها تماثل القيم الاجتماعية والفلسفة الاقتصادية، والنظم السياسية المشتركة، إضافة إلى العامل الجغرافي الذي جعل من هذه المنطقة وحدة جغرافية واستراتيجية واحدة ذات مصالح مشتركة ورؤية متفاوتة للمستقبل[1].

فالهوية الجماعية، والتي يعرفها ونت بأنَّها : " عبارة عن خليط متميز من هويات الدور وهويات النوع، هوية ذات قوة سببية تحفز الفاعلين على أن يعرفوا رفاهية الآخر وخيره بوصفها جزءا من رفاهية الذات وخيرها، تحفزهم على أن يكونوا مؤثرين" تجد هذا البعد مع مجلس التعاون الخليجي، الذي شكلت الهوية الجماعية لأفراد مجتمعاته حافزا لهذا التجمع.

ثم إنَّ مصطلح " القيم " (norme) كأساس للهوية والذي يستخدمه البنائيون ، ينطلق من معايير اجتماعية، وهو يعني التوقعات المشتركة بالسلوك الأمثل لهوية معينة، هو أساس أيضا يجد تفعيلا له في النموذج الخليجي.

وكما يرى **ونت** أنَّ الاعتماد المتبادل، والمصير المشترك، والتجانس جميعها شكل أسبابا فعالة للتعاون فهو يشترط أن يكون هذا الاعتماد المتبادل موضوعيا، وليس ذاتيا، كسبب لتشكيل الهوية الجماعية، فالفاعلون ينظرون إلى مكاسب الآخر وخسائره بوصفها مكاسب او خسائر لهم " اعتمادية بالتعريف " ويتوقف تحويل الاعتماد المتبادل إلى هوية جماعية على كثافة التبادل، ويمكن للمصير المشترك أن يسبب الهوية الجماعية فقط، إذا كان ذلك موضوعيا، لأن الوعي بكون

" الفاعل في القرب نفسه " أو يلاقي المصير ذاته يعد مشكلا للهوية الجماعية، وليس سببا له[2].

وعلى مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أكد النظام الأساسي لعام 1981 الهوية الخليجية العربية، من خلال جملة الأهداف المنصوص عليها، حيث ورد فيه : " إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، واقتناعا بأنّ التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنّما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها »[3]، وعبّرت عنه مختلف اتفاقيات مجلس التعاون في مختلف مراحل التكامل وصولا لتحقيق الاندماج الاقتصادي.

وهكذا تجد النظرية البنائية التي تستند إلى البعد الهوياتي ودوره في بناء التجمعات بعدها في رسم خطوات مجلس التعاون الخليجي، ذلك أنّ الاتصال الجغرافي وعوامل اللغة والدين والتراث الحضاري والتاريخي والتشابه في العديد من الخصائص الهيكلية في الاقتصاد والنظم السياسية شكلت أرضية صلبة وملائمة لاستمرار المجلس ونجاحه.

- **طبيعة نظام الحكم** : والتي استمرت حتى الوقت الحاضر، وخصوصا في ضوء النفوذ التاريخي للقوى الخارجية وللتطور الاقتصادي السريع الذي حدث مؤخرا، حيث منحهم القوة والنفوذ المالي، ومع ذلك تسعى بعض دول المجلس جاهدة منذ استقلالها لتحديث دساتيرها، وهياكلها التنظيمية والاستشارية وتطويرها في محاولة لاستيعاب تطورات العصر ومتطلباته، ولكي تتماشى إلى حد ما مع الأنظمة السياسية الحديثة.

- **وطبيعة البنية السياسية في دول مجلس التعاون** : والتي كما أشرنا أعلاه تتسم بالتشابه في البنية السياسية باستثناء الكويت، حيث يوجد بها دستور يميّز بنيتها السياسية، من حيث البنية الدستورية والقانونية والعلاقة بين السلطات وأدوارها ومصادر شرعيتها، ومن حيث وجود الحياة البرلمانية، ومن حيث تنظيم المجتمع نسبيا، مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى التي لا تزال تقليدية ونظام الحكم فيها تقليدي وتنظيمات المجتمع

المدني محدودة تشمل الجماعات الخيرية، ولا تشتمل على الأحزاب والحركات السياسية والنقابات .. وإن وجدت فهي محاصرة أمنيا باستثناء الكويت ونوعا ما مملكة البحرين مع الانفتاح السياسي الراهن.

- **وطبيعة العلاقات البينية في مجلس التعاون**: ظل الطابع التعاوني هو الغالب على هذه العلاقات، غلا أن هذا التعاون يتجسد بالأساس في انتظام الاجتماعات والبيانات المشتركة، فضلا عن الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء، وأكدت خبرة قرابة ثلاثة عقود أن هناك فجوة ملحوظة بين البيانات الختامية والاتفاقيات من ناحية، والممارسات العملية أو تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين دولة وأخرى من ناحية أخرى.

- **متطلبات التعاون والاندماج ومتطلبات السيادة بين دول مجلس التعاون**: فمجلس التعاون ما زال يمر بمرحلة الشعارات، ولم يصل بعد الى مرحلة التطبيق، حيث يعاني المجلس من عدم تحويل قراراته بما فيها تلك الصادرة عن المجلس الأعلى إلى قرارات ملزمة للدولة التي تحرص كل الحرص على ألا تأتي قرارات مجلس التعاون على حساب أي مظهر من مظاهر سيادتها[4]. فمجلس التعاون حسب تصور كل دولة لا يعدو أن يكون مجلسا للتداول والتشاور بين الحكام الذين لهم الحق المطلق في تقرير شكل وحجم وعمق التنسيق والتعاون، وبما لا يتعارض مع سلطاتهم وصلاحياتهم[5].

وهنا تتأكد الفرضية التي تقول: غالبا ما تؤدي التجارب الوحدوية المفروضة من القيادات السياسية، والتي تتم بعيدا عن مقومات الوحدة إلى تعثر التجربة الوحدوية.

وتتمثل هذه المقومات بالنسبة لمجلس التعاون في غياب ضمانات بنيوية أو مؤسساتية من أي نوع، فضلا عن عدم تمتعه بالحصانة الشعبية حتى في الوقت الراهن.

المشاركة السياسية: أدى بطء التجاوب مع المتغيرات الجديدة نتيجة للانتقال من المجتمعات التقليدية ذات الجذور القائمة على أساس من التحالف بين القبائل والعائلات، والمتمتعة بقدر من المشاركة في الرأي إلى شكل الدولة الحديثة، أدى إلى

تدني مستوى المشاركة السياسية، فلقد ربط الكثير من الباحثين عملية الاستقرار الداخلي بالمشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية، وليس هذا فحسب، بل إن أصواتا من مجلس التعاون ترى أن الدول لا تحقق أمنها إلا ببناء الداخل وبالتنمية الشاملة، والأمن القومي لدولة أو مجموعة من الدول لا يعتمد والحالة هذه على القوة العسكرية فحسب، بل يعتمد بنفس القدر على تطوير وتنمية القدرات المختلفة للدولة.

وعليه يعدُّ ضعف المشاركة السياسية من معوقات التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون، ويتمثل هذا الأمر في عدم وجود احزاب سياسية وجماعات قادرة على تفعيل المشاركة، وكذلك في ضعف المؤسسات السياسية التي تعزز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات.

ثانيا. التكامل في مجلس التعاون (مفهومه، مجالاته ومراحله)

1. مفهوم التكامل في مجلس التعاون

تضمَّنت (المادة الرابعة) من النظام الأساسي لمجلس التعاون الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وفي مقدمتها " تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا لوحدتها". ولم يوضِّح النظام سبل تحقيق التقدم في العمل الجماعي، وفي تقدير البعض أنَّ تتبع الممارسة يوحي بوجود شيء من المنطق التصاعدي للتكامل ومن إقامة الارتباطات بين القطاعات التي تعتبر من القطاعات الأساسية للتكامل في الوظيفية الجديدة.

وقام المجلس الأعلى في مجلس التعاون بالموافقة على الاتفاقية الموحدة بتاريخ 1981/06/08، وكانت بمثابة "اتفاقية إطار" أو "دليل عمل" حدد الأهداف الكبرى والخطوط العريضة لمنهاج العمل الاقتصادي الخليجي المشترك في كل مجال من مجالاته وصولا إلى غايته النهائية وهي الوحدة الاقتصادية[6].

وقد شملت هذه الاتفاقية جميع المناهج التكاملية الوظيفية، فقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسم معالم العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس.

وبعد تقييم لمسيرة عمل المجلس خلال العقدين الأولين من عمر المجلس، وإدراكا للتحولات الاستراتيجية التي شهدتها وتشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، والتي تشكل تحديا لاقتصاديات دول المجلس، أقرَّ المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين الاتفاقية الاقتصادية الجديدة، التي تم التوقيع عليها في مدينة مسقط (سلطنة عمان) في 31ديسمبر 2001م، لتتضمَّن هذه الاتفاقية تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية الأولى، التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981م، التي جاءت وليدة الظروف الاقتصادية في بداية تأسيس مجلس التعاون، ولتأتي الاتفاقية الجديدة عاكسة للظروف الحالية لدول المجلس، وتأتي استكمالا لما حققته اتفاقية عام 1981من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس، وتقريبا لسياستها الاقتصادية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها[7].

ويمكن توضيح ذلك على أساس أنَّ (الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لم تعد نصوصها تفي بمسيرة التكامل، فتم في مطلع العقد الثالث للمجلس الموافقة على اتفاقية اقتصادية جديدة بديلا عنها لتحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي ضمن برنامج زمني محدد فخصصت الفصول الثلاثة الأولى منها للاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي) [8].

/ مجالات التعاون في مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

وفقا لدافيد متراني(رائد الوظيفية)، فان التعاون والتكامل الاقليمي لا يبدأ من الجانب السياسي، ولكن من المجالات الأقل إثارة للجدل كالجانب الاجتماعي والاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن الانقسامات السياسية هي مصدر الصراع بين الدول، ولذلك ينبغي التركيز على الجانب التقني والبرامج الوظيفية الأساسية والمشاريع الاقتصادية ضمن قطاعات محددة وواضحة، كالتعاون في مجال النقل، النفط، المواد الخام، أو أية صناعة معينة [9]، ثم كمرحلة ثانية يمكن توسيع مجال هذا التعاون ليشر صناعات ومجالات أخرى دون غيره من المجالات، فيخلق نوعا من التعاون الوظيفي الذي ترغب فيه الدول ويدفع بذلك الصراع بينهما، وتعتبر التعاون في المجال التقني والمجالات الأقل إثارة للجدل بين الدول أكثر من ايجابي[10]، ولقد وجدت نظرية ميتراني الوظيفية تطبيقا لها في النموذج الخليجي، حيث تركز تعاون دول التجمع حول النفط، والذي أوجد عدد من الصناعات التحويلية (الكربوهيدرية)، كما كانت بدايات التعاون متصلة بالجوانب التقنية.

ولقد كان للقرار السياسي المتخذ من قبل ملوك وزعماء دول مجلس التعاون أثره في تعزيز التعاون وتحقيق فكرة التكامل، وذلك حسب " هاس "، ولئن كان هاس يقرن ذلك بأن (النظام السياسي يحوي جماعات مصالح وأحزاب سياسية، وجمعيات وتنظيمات مختلفة قد يكون من مصلحتها الدخول في التعاون أو التكامل مع الدول الإقليمية الأخرى، وبالتالي فإنها تقرر المشاركة العملية الوظيفية تلقائيا) [11].

ورغم أنَّ فكرة الأحزاب السياسية وكذا الجمعيات والتنظيمات (أي فكرة المجتمع المدني) كانت منعدمة مع نشأة مجلس التعاون، لانعدام المشاركة السياسية بمعناها الديمقراطي في دول الخليج العربي آنذاك، إلا أنَّ ذلك لا ينفي وجود جماعات مصالح كانت مسيطرة قبل ظهور النفط بدول الخليج، ووجدت في النفط زيادة نفوذها، وكان من الطبيعي أن تتوافق مصالحها في بسط نفوذها مع فكرة التكتل وإنشاء منظمة تعاونية إحدى دعائمها "سوق النفط "

وهكذا (إهتمَّ مجلس التعاون بمسيرة العمل الاقتصادي المشترك والإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي ووضع برامج لاستكمال إنشاء السوق الخليجية المشتركة والاتفاق على سياسة تجارية موحدة، وتقييم التعاون الاقتصادي، وإقامة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بهدف الوصول إلى مزايا تمكين مواطني دول المجلس من التمتع بمكتسبات اقتصادية تساعد في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة لمواطني المجلس) [12].

ولتحقيق أهداف العمل المشترك في المجال الاقتصادي، اهتمَّ مجلس التعاون لدول الخليج منذ قيامه 1981/05/25 لتنسيق سياسته وعلاقاته بين الدول الست، حيث أقرَّ المجلس الأعلى في دورته الثانية (نوفمبر 1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس.

وتماشيا مع تطوُّرات العمل المشترك خلال العقدين الأولين من عمر المجلس، والمستجدات والتحديات الدولية في المجال الاقتصادي، أقرَّ المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (ديسمبر 2001) الاتفاقية بين دول المجلس، وقد نقلت

الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أنّها أكثر شمولية بمعالجتها للموضوعات التالية :

1 - الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

2 - العلاقات الاقتصادية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى والمنظمات الدولية الإقليمية وتقديم المعونات الدولية الاقليمية.

3 - السوق الخليجية المشتركة حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية.

4- الاتحاد النقدي الاقتصادي.

5 - تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس.

6 - التكامل الإنمائي بين دول المجلس، بما في ذلك التنمية الصناعية، وتنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية وحماية البيئة، والمشروعات المشتركة[13].

7- تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي، وتفعيل الاستراتيجية السكانية، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل.

8 - البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية التقنية والمعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية.

9 - التكامل في مجالات البنية الأساسية بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الالكترونية[14].

وحسب مركز المعلومات للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن مختلف المجالات التي تطور فيها مجال التعاون، هي كالآتي :

أولا- التعاون الاقتصادي ويضم : الاتحاد الجمركي. السوق الخليجية المشتركة

والمواطنة الاقتصادية الاتحاد الجمركي والعملة الموحدة. التعاون التجاري. التعاون في مجال الكهرباء والماء التعاون في مجال الطاقة التعاون في المجال الصناعي. التعاون في مجال براءة الاختراع . التعاون في مجال النقل والمواصلات. التعاون في مجال الاتصالات. التعاون في مجال التخطيط والاحصاء والتنمية.

ثانيا / التعاون في مجالات الانسان والبيئة : وتضم : التعاون في مجال التعليم، التعاون العلمي والثقافي، التعاون في مجال الموارد البشرية، العمل الاجتماعي المشترك، العمل الثقافي المشترك التعاون البيئي، التعاون في مجال الصحة، العمل البلدي المشترك، العمل المشترك في مجال الإسكان، العمل الشبابي المشترك، العمل الرياضي المشترك.

- ثالثا / التعاون في المجالين العسكري والأمني. يضم :
- رابعا / التعاون العدلي والقضائي، والهيئة الاستشارية والرقابة المالية .
- خامسا / التعاون في مجال السياسة الخارجية، التعاون الإقليمي، والعلاقات الإقتصادية مع الدول والمجموعات، والتعاون الإعلامي[15] .

ورغم الإشارة إلى أنّ الوظيفية الأصلية مع **دافيد متراني**، قد وجدت تطبيقها في النموذج الخليجي من خلال البدء ما سمي بالسياسة الدنيا والتي عبرت عنها الميادين والمجالات المختلفة السابق الإشارة إليها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن الوظيفية الجديدة ومن خلال منهجها الذي يقوم على مبدأ "التعميم والإنشسار" والذي يقتضي أن بدء التعاون الوظيفي الدولي في حق معين يودي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون، إذ أن بداية التعاون في حقل معين كان ناتجا اساسا عن الشعور بالحاجة الجماعية المشتركة لهذا التعاون، وتحقيق هذه الحاجة سوف يؤدي حتما إلى ظهور حاجات جديدة مرتبطة بالحاجة الأولى أو مكملة لها، وهكذا على أن يتم التكامل[16] .

أما منهج الوظيفية الجديدة فهو منهج آلي ومرحلي في آن واحد، بحيث أنّ البداية التي يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي والتي سوف تؤدي آليا إذا توفرت الشروط الضرورية على التنقل إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قمتها ويعتبر الانتشار المحرك الرئيسي لعملية التكامل والاندماج

حسب منهج الوظيفية الجديدة[17] .

2- مراحل التكامل في مجلس التعاون لمجلس الخليج العربية :

تطورت آليات التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في مايو1981 . حيث تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس في نوفمبر1981 ، و التي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وأنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء فى مارس 1983 .

وفي ديسمبر2001 تم استبدال الاتفاقية المذكورة ، باتفاقية اقتصادية جديدة أكثر قدرة على التفاعل مع المستجدات الاقتصادية عالميا وإقليميا ، حيث لم تقتصر تلك الاتفاقية على الحث على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ، بل تعدت ذلك إلى تبني برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ . وقد تجسدت أولى الثمار العملية لتلك الاتفاقية في الإعلان عن قيام الإتحاد الجمركي .

– ومع بدء الإتحاد الجمركي في يناير 2003 ، أصبحت الدول الأعضاء منطقة جمركية واحدة ، تستبعد فيها الرسوم الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة بواقع (5%) تجاه العالم الخارجي . كما تمنح المنشآت الصناعية بدول مجلس التعاون إعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة للعمليات الإنتاجية ، ويقوم الاتحاد الجمركي على مبدأ نقطة الدخول الواحدة ، ومن ثم يعتبر أي منفذ جمركي لدول المجلس نقطة دخول للبضائع الأجنبية لكافة الدول الأعضاء .

واعتبرت تجربة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون بشكل عام من التجارب الناجحة على المستوى الإقليمي والدولي ، وبفضل اتفاق دول المجلس على قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003 ، أصبحت دول المجلس ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي ، حيث تستوفي الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى ، ويتم انتقال غالبية هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها ، وهذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الاتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الإتحاد ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من خلال آلية المقاصة[18] .

ووفقا لإعلان الدوحة في ديسمبر من عام 2007، تم الاتفاق على بدء العمل بالسوق الخليجية المشتركة بدءا من يناير عام 2008، علما بأنّه تم الاتفاق في ديسمبر عام 2002 على تحديد نهاية عام 2007 كموعد للانتهاء من متطلبات قيام السوق. ويستلزم قيام السوق صدور وتفعيل العديد من القوانين التي تضمن حرية انتقال العمالة، ورؤوس الأموال، والتملك، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، وغيرها من القوانين. و تنص (المادة 03) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والمعدلة عام 2001 بحقوق المواطنة الاقتصادية، على ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطني الدولة دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية. وحددت (المادة 11) المجالات الاقتصادية العامة التي يجب ان يتحقق بها مبدأ عدم التمييز بعشرة مجالات: التنقل والإقامة، العمل في القطاعات العمومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، وممارسة المهن والحرف ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقار، وتنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية، وتداول الأسهم وتأسيس الشركات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وقد صدرت العديد من القوانين وشكلت العديد من اللجان الوزارية لمتابعة تحقق مبدأ المواطنة الاقتصادية منذ إنشاء المجلس ولغاية عام 2007[19].

ويتبيّن لنا مما تقدم أنّ السوق الخليجية المشتركة حقّقت إنجازات كبيرة في تعزيز التكامل بين دولها الأعضاء، وبوجه عام، يتوقّع استكمال السوق الخليجية المشتركة تحقيق فوائد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فعلى الصعيد الاقتصادي، يتوقّع أن تسهم السوق المشتركة في تنمية الاقتصادات الخليجية وزيادة ترابطها ورفع قدراتها التنافسية وتحسين الوضع التفاوضي مع شركائها التجاريين.

أما على الصعيد السياسي، فإنّ الموقع الجغرافي لدول السوق المشتركة وثرواتها الطبيعية تمثل قوة إقتصادية ومالية كبيرة على مستوى المنطقة العربية، مما يتطلّب منها مواقف موحدة من القضايا الأمنية الدولية، بما يحمي مصالحها واستقرار المنطقة بكاملها[20]

4 / الاتحاد النقدي:

بعد السوق المشتركة، تتجه البلدان الأعضاء إلى تعميق تكاملها باستبدال مصارفها المركزية بمصرف واحد، وعملاتها المختلفة بعملة واحدة، وذلك من أجل

تتويج تكاملها بما يعرف بالاتحاد النقدي الذي تتبعه الوحدة الكاملة بأبعادها المختلفة[21].

ويعتبر التكامل النقدي المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي والذي يتحقّق عندما تقوم الدول الأعضاء بتوحيد العملات المستخدمة فيها، وهذه الدرجة تتطلب أن يكون هناك بنكا مركزيا موحدا لكل المنطقة، وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسات النقدية، كما أنَّ التكامل النقدي يمرُّ بعدة مراحل يمكن طرحها حسب المراحل الموالية :

1- التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها، وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

2 – القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء من أجل درجة عالية من التقارب الاقتصادي[22].

3 – قيام بنك مركزي كسلطة نقدية فوق السلطة النقدية الوطنية لإصدار العملة الموحدة، والإشراف على التعامل وتنسيق السياسة النقية الموحدة، بما يحافظ على قوة واستقرار العملة المشتركة[23].

إنَّ ما مرَّ به مشروع الاتحاد النقدي خلال الفترة 2001 وحتى 2010 يحمل في ثناياه محطات سياسية هامة لمشاريع العمل الاقتصادي المشترك، ناهيك عن دورها في تذليل الكثير من العوائق.

تتجسَّد المحطة السياسية الأولى في الاتفاق على الدولار كمثبت مشترك وإقرار الجدول الزمني للاتحاد النقدي في القمة الثانية والعشرين (مسقط 2001م).

أما المحطة الثانية، فتتمثّل في إقرار معايير التقارب الاقتصادي اللازمة للاتحاد النقدي وذلك في القمة السادسة والعشرين في أبو ظبي 2005م، وكانت المحطة السياسية الثالثة لمشروع الاتحاد النقدي في القمة الثامنة والعشرين بمسقط 2008م عندما اعتمد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، والذي تلاه توقيع وزراء خارجية الدول الأطراف في الاتحاد النقدي على

اتفاقية الاتحاد النقدي في شهر يونيه 2009 م، وكانت قمة الكويت 2009 م هي المحطة السياسية الرابعة لمشروع الاتحاد النقدي، والتي تم التوجيه فيها بالبدء في بناء مؤسسات الاتحاد النقدي، وذلك بعد استكمال الخطوط العريضة للجوانب التشريعية للاتحاد النقدي[24].

ثالثا . السياسة الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

السياسة الخارجية : هي الإستراتيجية السياسية التي تضعها الدولة لتحد على ضوئها قرارها السياسي ومواقفها، وعلاقاتها الدولية. وهذه تخضع لمجموعة من المكونات، والمحددات، والفواعل، التي تؤثر في صياغتها .

الثوابت: هي مجموعة المبادئ، والمثل، والقيم، التي تعتنقها الدولة، والتي تكون في الأساس قد تشكلت من مضمون مواريث الدولة: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والفكرية، والحضارية، ومحدداتها .

المرتكزات: هي الأسانيد التي تعتمد عليها السياسة الخارجية للدولة ومنها تبدأ بتحقيق أهدافها بعد الاهتداء بالثوابت .

أولا . نظرية السياسة الخارجية وتطبيقها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لكل دولة سياسة خارجية.. فكل حكومة لابد وأن تكون لها سياسة داخلية (Domestic) (الأهداف التي تسعى لتحقيقها داخل حدودها الإقليمية والوسائل التي تتبعها، أو تفكر في اتباعها لتحقيق تلك الأهداف)، وسياسة خارجية .. فنظرا لترابط مصالح الدول واعتمادها (المتبادل) على بعضها البعض، وضرورة تعاملها مع الدول الأخرى، لابدَّ وأن يكون لكل حكومة سياسة خارجية، كما هو من المحتم أن تكون لها سياستها الداخلية.

وإذا كان من أهم ما يميِّز كل حكومة، هو أن تكون لها سياسة خارجية، فإنَّ السياسة الخارجية تختلف من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر.. نتيجة لاختلاف ظروف وإمكانات كل دولة ومن وقت لآخر، وأنَّ مدى نجاح " أي سياسة خارجية ينعكس –

عادة – في مدى تحقيق تلك السياسة للأهداف المطلوبة، بأقل تكلفة ممكنة.. وبسبب اختلاف امكانات وقدرات كل دولة، فإنَّ مدى نجاح سياسة كل منها، يختلف .. وأيضا من وقت لآخر.. نتيجة لعد ثبات ظروف وإمكانات كل دولة، وتقلب تلك الظروف والإمكانات، سلبا وإيجابا (بالنسبة للدولة المعنية) [25].

والمقصود بالسياسة الخارجية العربية الخليجية هو الأهداف التي تسعى حكومات الدول الخليجية الست (الإمارات، البحرين والسعودية، عمان، قطر، الكويت) تحقيقها اتجاه العالم الخارجي ككل، والوسائل التي تتبعها أو تفكر في إتباعها تلك الحكومات لتحقيق أهداف سياستها هذه. **وأهم ما تهدف إليه السياسة الخارجية الخليجية هو :**

1- المصلحة الوطنية لكل قطر خليجي، بالمعنى المشار إليه في "النظرية"، ويتفرع عن هذا الهدف السعي لتحقيق الأهداف التالية :

– حماية السيادة الإقليمية للدولة والحفاظ على أمنها الوطني وأمن نظامها السياسي.
– تنمية إمكانات القوة للدولة، أي لكل دولة خليجية .
– تدعيم الرفاه الاقتصادي للدولة.

2- السعي للدفاع عن العقيدة الدينية (الإسلام) والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

أما من حيث الوسائل التي تتبعها دول مجلس التعاون منفردة ومجتمعة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية فإنَّها – أي هذه الوسائل – لا تخرج عن " الوسائل " الأربع التي تتبع عادة للوصول إلى أهداف السياسة الخارجية للدولة، أي دولة، وهي :الديبلوماسية، الإعلام، الأدوات الاقتصادية، القوة المسلحة.

ويلاحظ أنَّ مجلس التعاون تعتمد على "الدبلوماسية" بقدر يفوق اعتمادها على أي وسيلة أخرى لتحقيق وإدارة سياستها الخارجية، يلي الديبلوماسية الأدوات الاقتصادية ثم الإعلام، وأخيرا وبقدر محدود "القوة العسكرية"[26]

ثانيا . السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في بعدها الأمني .

أسهم التجانس بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون في تمكينه من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية ، وسياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الخارجية ، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها ، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات ، الأمر الذي أعطى قدرا كبيرا من المصداقية ودورا فاعلا في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

ويهدف التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية إلى صياغة مواقف مشتركة موحدة تجاه القضايا السياسية ، التي تهم دول مجلس التعاون في الأطر الإقليمية العربية والدولية ، والتعامل كتجمع واحد مع العالم ، في إطار الأسس والمرتكزات القائمة على الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة ، وبما يصون مصالح المجلس ويعزز أمنها واستقرارها ورخاء شعوبها[27] .

1- العلاقات الخارجية مع دول الجوار : يرى بعض المفكرين السياسيين أنّ وجود الخطر الخارجي الذي يهدد وحدات سياسية مستقلة يلعب دورا هاما في إيقاظ المشاعر القومية ، وتحفيز الشعوب المجزأة والأنظمة السياسية المنفصلة على الاتحاد .

إنّ أهم التحديات والمخاطر الخارجية التي تواجه دول مجلس التعاون والتي تحمل في طياتها آثارا مستقبلية ، هي تلك التحديات والمخاطر النابعة من دول الجوار " إيران والعراق" .

2 - العلاقات الخليجية الأمريكية : تمثّل العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدول الخليج العربية مع القوى العظمى على الصعيد العملي امتدادا للعلاقات قبل تأسيس مجلس التعاون ، حيث تلعب الروابط الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص دورا مرجحا لهذه العلاقات ، وربما يكون أحد المؤشرات المهمة في ذلك هو حجم التبادل التجاري والعلاقات الدبلوماسية .

وعلى الرغم من محاولات دول مجلس التعاون في إبعاد منطقة الخليج العربي عن صراع القوى العظمى ونفوذها ، وإتباع سياسة متوازنة إلى حد ما ، إلا أنَّ تلك المحاولات كانت – على الأغلب- مقيدة بواقع الإمكانات والقدرات والموقع الجغرافي والاستراتيجي للدول الأعضاء[28] .

وفي ظل عولمة الاقتصاد بشكل عام ، وبحكم العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون ، كان من الطبيعي أن تؤدي أحداث 11 من سبتمبر إلى انعكاسات اقتصادية هائلة على دول مجلس التعاون ، وبخاصة في مجالات النفط والتجارة والمال والاستثمارات والطيران والسياحة والتأمين ، وهي انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، وقد كشفت هذه الأحداث وأكدت وجود الكثير من السلبيات وأوجه القصور التي تعاني منها اقتصادات الدول الأعضاء ، مثل الاعتماد على تصدير النفط كمصدر وحيد للدخل والتنمية الاقتصادية للخارج وبشكل خاص للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، وهي سلبيات لم يكن معظمها خافيا على الأوساط الرسمية وأهل الفكر والرأي ورجال الأعمال في هذه الدول[29] .

ثالثا . السياسة الخارجية لدول التعاون الخليج العربي في بعدها الاقتصادي (العلاقات الاقتصادية الدولية)

يهدف مجلس التعاون إلى (إقامة منطقة تجارة حرة مع لبنان ودول "**إفتا**" وسنغافورة والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تجارة حرة مع سوريا ونيوزيلندا واتفاقيات إطارية للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي والصين وباكستان والهند وتركيا والميوكسور .

1- التعاون الإقليمي (التعاون مع الجمهورية اليمنية) : فقد صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط ، ديسمبر 2001م) المتضمن الموافقة على انضمام اليمن في كل من المؤسسات التالية : مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون ، ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم .

كما صدر قرار المجلس الأعلى في الدورة التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008) بانضمام اليمن إلى المؤسسات التالية: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون، وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس، وجهاز تلفزيون الخليج.

وفي الدورة الثلاثين (الكويت، ديسمبر 2009) صدر قرار المجلس الأعلى بانضمام اليمن إلى لجنة رؤساء البريد في مجلس التعاون، وقد توصّلت المجموعة إلى عدة توصيات تم تبنّيها تتعلق بإجراءات انضمام اليمن إلى عدد من المنظمات الاقتصادية الأخرى لمجلس التعاون[30].

2 / التعاون الاقليمي العربي: حرصت دول المجلس مجتمعة ومنفردة، قبل وبعد إنشاء المجلس، على روابطها المتعددة مع الدول العربية، وساهمت مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية العربية وبطرق مختلفة، فقد أنشأت بعض دول المجلس صناديق وطنية للتنمية وجهت معظم عملياتها للمساهمة في التنمية الاقتصادية في الدول العربية مثل صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي، والصندوق السعودي الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

كما أنّ أكبر مساهمة دول المجلس في رؤوس أموال صناديق وبنوك التنمية العربية الإقليمية مثل الصندوق العربي للإنماء العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية، قد لعب دورا مهما في توجيه عمليات وقروض هذه المؤسسات التنموية تجاه الاقتصادات العربية[31].

3 – العلاقات الاقتصادية مع التكتلات الدولية (العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس وأوروبا): تندرج العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والدول العربية[32] في إطار ثلاثة انواع من الاتفاقيات هي :

- الاتفاقيات التجارية التفاضلية، مثل تلك التي عقدت بين أوروبا ودول المغرب العربي الثلاث(تونس، الجزائر والمغرب)، أو بين دول عربية من المشرق العربي (مصر، سوريا، لبنان والأردن).

- اتفاقية لومي 1 ولومي 2 التي عقدتها أوروبا مع الصومال وموريتانيا وجيبوتي والسودان.

- اتفاقية التعاون التي عقدت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

ففي الخامس عشر من يونيو 1988 وقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسوق الأوروبية المشتركة اتفاقية التعاون بين الطرفين، وكانت دول المجلس تمثل حينئذ رابع سوق لصادرات السوق الأوروبية المشتركة[33].

شملت الاتفاقية التعاون في الميادين الاقتصادية والزراعة وصيد السمك والصناعة والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والاستثمارات والبيئة والتجارة، وكان الهدف من هذه الاتفاقية تأمين تزويد دول الجماعة الأوروبية بالنفط بأرخص الأسعار، ودون أية قيود أو عوائق، والوصول إلى أسواق الخليج لتصريف منتجاتها فيها، ودلت هذه الاتفاقية على الأهمية الكبرى التي توليها الجماعة الأوروبية لمنطقة الخليج على حساب بقية الدول العربية ولا سيما دول المشرق العربي[34].

كان المنظور الأوروبي لهذا التعاون مبنيا على حقيقة مؤداها أنَّ مجلس التعاون الخليجي لديه السوق الخامسة من حيث السعة للصادرات الصناعية، كما أنَّه أكبر المزودين لأوروبا بالنفط، وبالنسبة إلى الجماعة الأوروبية، فإنَّ شراكة أوثق مع مجلس التعاون تضمن للجماعة :

أولا – حليفا يمكن أن يقوم بدور الوسيط بين الجماعة وبقية دول الشرق الأوسط،

وثانيا – لهذا الحليف مصلحة في إبقاء طرق الملاحة مفتوحة، كما أنَّه حريص على استقرار المنطقة.

وثالثا – ربما ساهمت هذه الشراكة في رفع نسبة الاستثمارات المالية الخليجية في أوروبا وزيادة الاستثمارات الأوروبية في دول الخليج بما ينوع في اقتصاداتها ويقلل من اعتمادها على واردات النفط[35].

رابعا. تجربة مجلس التعاون الخليجي وأثرها على مسألة التكامل العربي

وإذا أردنا تقديم موضوعي لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآثارها على مسألة التكامل العربي، فإننا يجب أن نقر بداية أنَّ مجلس التعاون :

1- يمثّل أحداث تجربة تكاملية عربية، بعد تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية

العربية التي بدأت منذ عام 1964م. و تعد هذه التجربة أكثر التجارب التكاملية العربية منهجية وانتظاما من حيث توجه البلدان الأعضاء فيه لتطبيق مقرراته،

2 - كما تعد مؤسساته أكثر إنضباطا من المؤسسات التكاملية العربية الأخرى. "ومن هذا المنظور، فإنَّ تجربة مجلس التعاون التكاملية تقدم مختبرا حيا لعدد من الإشكاليات النظرية والعملية المحيطة بفكرة التكامل في الوطن العربي عموما، وفي تلك المجموعة المتميزة من الدول العربية بصفة خاصة".

ولا يشكل المجلس سلطة أعلى من سلطات البلدان الأعضاء فيه، فهو ليس سلطة قومية، وإنَّما هيئة تنسيقية بينها من حيث سياساتها المتعلقة بالأمن والدفاع والاقتصاد والخارجية. وهو في جوهره يسعى للمحافظة على النمط القائم للمجتمعات الخليجية الحالية وعلى تعظيم الثروة المتاحة له وحمايته من خصومه وتطبيق السياسات الخارجية التي تتوافق مع هذه الأهداف.

ويمثل "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية " الذي تم الاتفاق عليه ووقع في أبو ظبي بتاريخ 25 أيار/مايو 1981م، الوثيقة الأساسية للمجلس. وقد أشارت في ديباجتها إلى ما يربط بينها من "علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة مشابهة أساسها العقيدة الإسلامية " وإلى "إيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها" وإلى رغبتها "في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها اقتناعا (منها بأنَّ ذلك) يخدم الأهداف السامية للأمة العربية" وإلى أنَّ ذلك يتماشى مع ميثاق جامعة الدول العربية. وهكذا يقدم الخليجيون مجلسهم هذا على أنَّه يتَّفق والميثاق الأخير وأنَّه خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة وأنَّه نموذج وحدوي ناجح[36].

ويرى عبد الله يعقوب بشارة الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون أنَّ المجلس قام استنادا إلى " ثلاث حقائق مبسطة " هي :

الحقيقة الأولى : أنَّه ليس هناك من "دولة عربية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمنا وطنيا وقطريا وحتى إقليميا بمعزل عن **الأمن القومي العربي**".

الحقيقة الثانية : أنَّ قضايا التنمية، أطروحة إقليمية وحدوية، فلا يمكن توفير التنمية في إطار كيان صغير مغلق.. و بالتالي فإنَّ قضايا التنمية في الوطن العربي،

قضايا إقليمية لا قطرية، فيها التكامل، وفيها التنسيق والتنوع.

الحقيقة الثالثة : أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر. وفي ظل القطرية العربية، وفي إطار البحث عن صيغة توفق بين **الخصوصية القطرية وحتمية التجمع**، يصبح مجلس التعاون الخليجي **صيغة منطقية للتجمع الإقليمي** بين دول " لها السمات والخصوصيات التي تخلق منها وحدة واضحة وكيانا متكاملا، وهي تملك "الماضي الواحد" في تشابكها العائلي، وتركيبتها الاجتماعية، واعتمادها على البر والبحر لمقاومة الانقراض.. وهو الصيغة المناسبة للم شمل أهل الخليج، وتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق النبض القطري وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة إلى القرن الواحد والعشرين".

إنَّ ما يهمنا هنا وبصورة مباشرة ما يتصل بموضوع بحثنا هذا، ويتمثل في الإشارة ولو بشكل عابر إلى أهم إشكاليتين تواجهان المجلس، وتتمثلان بـ :

– إشكالية الاندماج بين تكوين إقليمي عربي فرعي متمايز من ناحية، والارتباط التكاملي مع الوطن العربي ككل، من ناحية أخرى".

– إشكالية الاندماج الاقتصادي والسياسي في ظروف غير طبيعية".

ووفق ما يراه واضعو "التقرير الاستراتيجي العربي" (لعام 1987م) في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بدار الأهرام، فإنَّ الإشكاليتين المذكورتين ترتبطان بطبيعة الإجابة عن التساؤل التالي، الذي يقدم معيارا لمدى الترابط بين الاندماج الاقتصادي الإقليمي من ناحية، والتكامل الاقتصادي العربي، من ناحية ثانية. وهذا التساؤل والمعيار هو : "مدى توظيف الموارد في فروع وقطاعات تتكامل ضمنا مع بقية الاقتصاديات العربية غير الخليجية". فمتى كانت هناك مزايا نسبية تفوق فيه الفروع والقطاعات الخليجية مثيلاتها العربية، وتقدم فيه أداء أفضل وإنتاجية أعلى وتكلفه اقتصادية أقل، فإنَّ ذلك يمثل **خطوة في الاتجاه التكاملي القومي الصحيح**. والعكس صحيح كذلك. وهو أمر لا يتحقق قطعا في القطاع الزراعي. وبالتالي فإنَّ الإصرار على إنتاج الغذاء بصرف النظر عن تكلفته الاقتصادية سيعني هدرا ماليا غير عقلاني، كما سيؤدي إلى الابتعاد عن أهداف التكامل العربي.

خاتمة

إنَّ مجلس التعاون الذي يعتبر تجربة فرعية خارج إطار جامعة الدول العربية ينظر إليها وإلى ما ستحققه من نتائج تكاملية تكون خطوة أولى أمام المساعي العربية في مشرقها ومغربها للإفادة منها في انتظار توحيد الجهود أمام مسيرة التكامل الكبرى، إذ يرى بعض الباحثين والمهتمين بمجال التكامل العربي، أنّه بإمكان التكتلات الفرعية أن تؤدي إلى كل شامل جامع بينها .

ورغم النجاح الذي حققته هذه التجربة إلا أنَّ المدخل الأساسي لتفعيل دور المجلس مرتبط جذريا بتفعيل المجتمع المدني نفسه في جميع دول المجلس والعمل على إفساح المجال أمام المشاركة الشعبية وتفعيل المؤسسات الديمقراطية وإرساء الحريات الشخصية.

– لا بد من إجراء حديث مصارحة بين جميع الدول الأعضاء حول تحفظاتها ومخاوفها من بعضها البعض لإزالة بذور الشك وبناء جسور الثقة التي تسهل عملية التكامل والتعاون وتحقيق الأهداف المرجوة.

– إنَّ الاتفاق بين القادة، ملوك ورؤساء دول المجلس على سياسات موحدة لا بد أن ينعكس على السلطات التنفيذية لتفعيل الرؤيا والاتفاق المشترك.

– إعادة النظر في صياغة أهداف المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، والعمل على وضع آليات يمكن تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية محددة، واعتماد أسلوب الدبلوماسية المباشرة بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من التشاور وتبادل الآراء كلما دعت الحاجة بدلا من انتظار الاجتماعات الدورية.

– العمل على تعميق تلاحم الشعوب وترسيخ شعورها بالانتماء للمجلس على أساس أنه الاطار الأمثل لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار ورفع كافة القيود التي تحول دون ذلك. – تحويل الأمانة العامة إلى مفوضية تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء لتتضافر الجهود لما فيه مصلحة جميع دول المنطقة.

– تحديد مصادر التهديد وكيفية التعامل معها على جميع الأصعدة الداخلية والاقليمية

والدولية.

– العمل على تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية وإزالة جميع معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس ورفع القيود المفروضة على انتقال الأفراد والبضائع والخبرات والخدمات لتحقيق أعلى درجات التعاون والتكامل.

– بذل الجهود الحثيثة لإقامة المشاريع الانتاجية التي تؤمن المزيد من فرص العمل لأفواج الخريجين وتقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة.

– إدخال التعديلات على القوانين لتصبح أكثر جذبا لرؤوس الأموال الوطنية المهاجرة.

– العمل على تشجيع المواطنين على الاعتماد على أنفسهم والتخلص تدريجيا من نظام الاقتصاد الرعوي والاعتماد على الدولة.

– إقامة جسور للتعاون مع دول أخرى بالإضافة للولايات المتحدة وبريطانيا وخصوصا أنَّ هناك دولا ناشئة مثل الصين واليابان والهند والتي لها مصالح حيوية في المنطقة نتيجة لتزايد حاجتها من النفط، ولكن مع التأكيد على ضرورة عدم السماح لهذه الدول وغيرها للتدخل في الشؤون الداخلية للمجلس. كما أنَّ التعاون مع أطراف دولية متعددة في المجالات الاقتصادية والعسكرية يوسع هامش المناورة للمجلس وقدرته.

هوامش

1) مصطفى عبد العزيز مرسي، "المقارنة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي" – مقارنة ملتبسة تحتاج لضوابط، **مجلة التعاون** (الرياض :الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع. **71**، **شوال 1431هـ / سبتمبر 2010 م**)، ص. 45 .

2) حسن طلال مقلد، الهوية فوق الوطنية، الهوية الأوربية نموذجا، **المجلة العربية للدراسات**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع **33**، **شتاء 2012م**)، ص 9 نقلا عن: الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبد اله بن جبر العتيبي، (الرياض: جامعة الملك سعود ،2006) ،ص 320 .

ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون.

3) خالد بن فهيد السبيعي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية – دراسة في مسيرة التكامل والوحدة –** (رسالة ماجستير، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007)،ص ص. 80-90.

4) مقلد المرجع سابق،ص ص 10-11.

5) مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

6) المكان نفسه

7) المرجع نفسه، ص 50.

8) رمزي بن دبكة، مرجع سبق ذكره، ص 112.

9) المرجع نفسه.

10) رمزي بن دبكة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

11) مانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مسيرة **الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002**، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010)،ص 24. سعيد عبد الله حارب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (حصاد ربع قرن)، **مجلة التعاون**، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ع 29، سنة 1413هـ/1993م**)، ص 26.

12) اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، البنى التحتية بدول مجلس التعاون ... الطموحات والتحديات، **مجلة التعاون**، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،**ع 39، سنة 1416هـ/1996م**)، ص 24

13) مركز المعلومات، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث: التكامل والوحدة 2001-2010**، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ط3، ديسمبر 2010م**)،ص ص 7-8.

14) حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، 2008)، ص 54.

15) حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، 2008)، ص 54.

16) أمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002**،(الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010)، ص 10.

17) أحمد الكراز، السوق الخليجية المشتركة، **مجلة سلسلة اجتماعات الخبراء**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، **ع 34، مايو 2009**)،ص ص 20-21.

18) جمال الدين زروق، الأوروبية مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق المشتركة، **مجلة الباحث**، (كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، **العدد 09، 2011**)، ص 9.

19) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، **مجلة الباحث**، (كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، **العدد 09، 2011**)، ص 354.

20) أحمد صديقي، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي " **مجلة الباحث**، (كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، **ورقلة، العدد 09، 2011**)، ص 264 .

21) المكان نفسه.

22) سالم ناصر القطيع، الاتحاد النقدي ومحطات الإرادة السياسية، **مجلة المسيرة**، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **ع 34**، الدورة 31 للمجلس الأعلى الإمارات العربية المتحدة **ديسمبر 2010م / محرم 1432** (**عدد خاص**))، ص ص 52-53.

23) صدقة يحيى فاضل، نظرية السياسة الخارجية : وجهة نظر حمل تطبيقها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية **مجلة التعاون**، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع 38، محرم 1426 هـ/يونيه 1995)، ص ص 120-121.

24) المرجع السابق، ص ص 136-138 .

25) مركز المعلومات مرجع سبق ذكره، ص 245.

26) عبد الله يعقوب بشارة، **مجلس التعاون، المسيرة والتحديات**، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط2 1988 م)، ص 226.

27) المرجع السابق، ص ص 212-228.

28) مركز المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص ص 263-264.

29) مركز الدراسات العربي – الأوروبي بباريس، **التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية**، (أعمال المؤتمر الدولي الثالث الذي نظمه مركز الدراسات العربي– الأوروبي من 09 إلى 11 / 01 / 1995م في دبى، ط1، تشرين الأول / أكتوبر 1995)، ص 39.

30) اقتصر البحث على ذكر العلاقات الاقتصادية الأوربية اختصارا، وهذا لا يعني انعدام هذه العلاقات مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية الأخرى كالآسيان مثلا، أو العلاقات الاقتصادية مع اليابان وغيرها .

31) . محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، **مجلة التعاون**، (الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **العدد 47**،

1998م) ، ص 165 .

32) علي محافظة ، **فرنسا والوحدة العربية (1945–2000)** .د ن ، ص 316 .

33) المرجع السابق ،ص317 .

34) المرجع السابق ،ص317 .

35) خلف محمد الجراد ، **معضلات التجزئة والتأخر وآفاق التكامل والتطور** ، (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1998) ، ص ص 119–120 .